الممارسة الديمقراطية والعلاقة بين الحكم الراشد و التنمية

الرسائل المفتوحة في الصحف الجزائرية
ودورها في عملية الاتصال السياسي

أ: **يامين بودهان**
جامعة سطيف
(الجزائر)

ملخص :

يعتبر نظام اتصال الرسائل المفتوحة بمدخلاته (الرسائل) ، ومخرجاته (الردود) أحد تقنيات الاتصال السياسي التي انتشر وتوسع استخدامها بشكل يثير التساؤل ،إذ تمكّن هذه التقنية من إقامة علاقات الاتصال بين المواطنين (المحكومين) ،والسلطات والشخصيات السياسية باختلاف أصنافها وبتنوع المسؤوليات الهرمية التي يشغلونها (الحكام)، وتعتبر قناة تبادل وتناقل المعلومات بين الطرفين.

الصحافة المكتوبة الجزائرية وعت وظيفة وأهمية هذه القناة الاتصالية لذا خصصت كثيرمن الصحف صفحات أو أركان خاصة لنشر هذه الرسائل ،كما خصصت أيضا مساحة ضمن نفس الركن أوالصفحة تنشر فيه الردود التي تلقتها على هذه الرسائل هذا التفاعل بين الرسائل (المدخلات) والردود(المخرجات) يشكل نظاما اتصاليا خاصا يتسم بالحركية ،ويحمل مضامين اتصالية ذات بعد سياسي المقال التالي يحاول إذن تحليل وتفسير عملية الاتصال السياسي بين الحكام والمحكومين في الجزائر من خلال نشر الرسائل المفتوحة في الصحف الوطنية وفق مقاربة نسقية تبادلية ، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على عينة من الصحف التي تنشر هذه الرسائل.

Abstract :

The communication system of open letters with its input (letters) and output (responses) is one of political communication techniques , which currently has spread enormously , This technique is enables to establish liaison relationships between citizens (the governed), and the authorities and political figures, so this channel permit to exchange information between them.

Algerian Written press understand the importance of this channel of communication , so many of the newspapers has allocated pages or special heading to publish these open letters, and they have also been allocated a space within the same page to publish the responses which received to these open letters. This interaction between the messages (inputs) and responses (outputs) is a special communicative system of political communication .

So the following article tries to analyze the process of political communication between governors and governed in Algeria, through the publication of open letters in newspapers in accordance with systemic approach, by conducting an experimental study on a sample of newspapers that publish these messages.

مقدمة

تعد وسائل الإعلام من صحافة مكتوبة ومسموعة ومرئية من أهم قنوات بث ونشر وتوصيل المعلومات والآراء والمواقف المتبادلة بين" الحكام والمحكومين " في إطار عملية الاتصال السياسي ،ولها دور فاعل في تنشيط هذه العملية ،إذ أن المناقشات والمواقف الخاصة حول المسائل السياسية تأخذ مؤشراتها من عرض وسائل الإعلام لها ، فهي إلى جانب تأثيرها على الآراء السياسية للفرد تؤثر على الطريقة التي تدار بها السياسة ،وعلى تنظيم نشاطاتها الرئيسية.

لذا يعتبر الاتصال السياسي دعامة أساسية من دعامات المجتمع الديموقراطي ،أين يتميز هذا المجتمع بفسح المجال للمواطنين أو الهيئات السياسية بكل حرية من اجل طرح انشغالاتهم واهتماماتهم.

انتقال الرسائل ذات المضامين السياسية يعد من أشد أنواع الاتصال حيوية وفاعلية في المجتمع ، إذ يجمع بين طرفين هما أساس المجتمع وقاعدته الحاكم والمحكوم ،أي المواطنين والسلطة السياسية الحاكمة ،فيكون الاتصال بين هذين الطرفين تلاقيا يحقق تبادلا للرسائل بينهما مباشرة للتأثير على سلوك بعضهما ،وموضوعه هو تحويل وتبديل العلاقات الاجتماعية إلى علاقات سياسية.

يتم تبادل وتناقل المعلومات بين الطرفين (الحاكم والمحكوم) باستخدام عدة تقنيات ووسائل كوسائل الإعلام ،الانتخابات ،الاستطلاعات وبحوث الرأي العام ،الأحزاب السياسية ...الخ ، ويتلخص دور هذه الوسائل في حمل مطالب القاعدة أو المحكومين إلى القمة أو الحكام ،وبالتالي تساعد القمة على اتخاذ القرارات وتوضح لها الرؤية، من خلال إمدادها بالمعلومات اللازمة ،وإطلاعها على الحاجات والمطالب والإنشغالات ...الخ ، فتمكنهم من اتخاذ قراراتهم .

من بين تقنيات الاتصال السياسي أيضا ،التي لها دور بارز في تفعيل وتنشيط حركية الاتصال بين المواطنين والسلطة السياسية نذكر : الرسائل المفتوحة المنشورة في الصحف اليومية ،وهي عبارة عن رسائل إعلامية تتضمن وتحمل مطالب وانشغالات وشكاوى المواطنين ،موجهة إلى السلطات السياسية بمختلف هيئاتها وأشخاصها ،وسميت بالمفتوحة ،لأنها تنشر في الصحف ويمكن لأي شخص الإطلاع عليها، وسمتها الأساسية هي الاستنجاد بالمسؤول المراسل للتدخل بصفة شخصية للتكفل بمشكلة واهتمام المواطن الذي رفع رسالته .

فهذه الرسائل إذن تعد واسطة ورباطا مباشرا بين الحاكم والمحكوم تتضمن انشغالات واهتمامات المحكوم كما تتضمن أيضا ردود وقرارات الحاكم .

وقد ارتأينا أن نأخذ هذه التقنية كموضوع لدراستنا ،على أن نعالجها من مقترب نسقي نظمي (Systémique) ، أي نأخذها على أنها نظام اتصال (وهي نظام فرعي محتوى في نظام اتصال أساسي هو نظام اتصال الجريدة).

إذ سنعالج عينة الرسائل المدروسة على أنها مدخلات (In-put)إلى السلطات السياسية، وفي نفس السياق هي مخرجات(Out-put)من الجريدة ،وهي تتضمن مطالب أو شكاوى أو تظلمات المواطنين ،أين تقوم جهة أو خلية مختصة بدراستها، وهي العملية التي أطلق عليها دافيد إستون (David Eston)

اسم عملية التحويل (processus de conversion) ،أي هي عملية استيعاب المطالب داخل بن النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجا ت (Out-put)من السلطات السياسية إلى الجريدة وتعتبر في الوقت ذاته مدخلات بالنسبة للجريدة.

أي سوف نستثني ونخص بالدراسة فقط الردود التي تنشر في الجريدة ،بمعنى أننا لن نتعرض لدراسة مخرجات (استجابات وردود) السلطات السياسية المباشرة والشخصية إلى المواطنين ،وعليه سنجري عملية مقارنة بين عينة من الرسائل (هي مدخلات بالنسبة للسلطات السياسية ومخرجات بالنسبة للصحيفة) وعينة من الردود، (هي مخرجات بالنسبة للنظام السياسي ،ومدخلات بالنسبة للصحيفة) لمحاولة الإجابة على إشكالية البحث وإثبات أو نفي الفرضيات .

تبرز أهمية دراسة نظام اتصال الرسائل المفتوحة كنظام فرعي للنظام السياسي في إطار فهم وتشخيص النظام الوطني عموما بجوانبه المتعددة (سياسيا،إعلاميا، ثقافيا،اجتماعيا، اقتصاديا...) فنظام الاتصال عموما يمكننا كما أكد (قباري محمد إسماعيل) من دراسة المواقف السياسية والظروف الحكومية السائدة في دولة معينة ،وقياس اتجاه الرأي العام ودرجة الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام.

انطلاقا من الأهمية المعطاة لنظام اتصال الرسائل المفتوحة السياسي خصصت معظم الجرائد اليومية الوطنية ركنا أو صفحة خاصة لنشرها ،ونجد أن التسميات التي أعطيت لهذه الصفحة قد اختلفت من جهة لأخرى، إذ أطلقت عليها تسميات عدة :كالوسيط،الرسائل المفتوحة،انشغالات المواطنين...الخ

وسينصب اهتمامنا في هذه البحث على دراسة عينة من الجرائد هي "الخبر ، والشعب ، " نرى أنها تمثل مجتمع البحث " الجرائد اليومية" ،ونعتقد أن النتائج التي وصلنا إليها بعد إجرائنا لعملية تحليل مضمون العينة المدروسة من الناحيتين الكمية والكيفية يمكن إسقاطها على مجتمع البحث.

مفهوم الرسالة المفتوحة:

يعتبر فن التراسل من أكبر الموروثات الثقافية التي تمتلكها البشرية في هذا العصر، فقد ساد هذا الفن في مجتمعات العصور القديمة ، أين نجد الرسالة المشهورة لشيشرون (Cicéron) و الرسائل الفلسفية لفولتير (Voltaire) في عصر النهضة، ورسائل القصيرة(Les petites lettres) لباسكال (Pascal) .

أما في عصرنا هذا فقد ظهر نوع آخر من فن التراسل هو التراسل عن طريق الرسالة المفتوحة الذي ارتبط عموما بتنامي المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، و يعاني منها المواطن، و مرتبطة كذلك بالفضائح (Scondales) و الفساد الذي انتشر في وسط المسؤولين الإداريين والسياسيين(1) .

الرسالة كما عرّفها فيالا ألين (Viala Alain) هي ذلك المكتوب المبعوث إلى شخص غائب يتم بواسطتها إخباره ما نود تبليغه إياه، و تستخدم في الرسالة نفس الأساليب البلاغية المستخدمة في الخطاب الشفوي أو المحاورة ، فالرسالة إذن هي اتصال عن بعد (La lettre est une

communication à distance)، و هي اتصال لفظي تغيب فيه الحركات و الإيماءات ، و إنما يوظف فيها أسلوب خاص ومميز ،بحيث يعتمد على أسلوب المجاملة ومحاولة كسب ود المراسل ، و استخدام عدة عناصر (كالإمضاء و كتابة العنوان الشخصي و عنوان المراسل و عنوان الرسالة(2)...) ، بحيث تدل على هوية المراسل و طبيعة الرسالة ، وهي موجهة في ظرف آني واحد لعدة أشخاص عن طريق الصحافة (3).

وقد ميز المهتمون بدراسة فن الرسالة بين عدة أنواع منها ،و ذلك استنادا إلى الموضوع الذي تعالجه ، فهناك رسائل إدارية ، و رسائل غرامية ، و رسائل حميمية ...الخ(4) ، و كل نوع من الأنواع المذكورة يتميز بأسلوب معين بحيث يسهل هذا الأسلوب و يمكّن من تبليغ ما يود المرسل تبليغه بالدرجة التي تمكنه من التأثير و إقناع المراسل .

النوع الذي اخترناه نحن لدراسته في هذا الموضوع هو نوع الرسالة المفتوحة المنشورة في الصحف ، وهي ذلك المكتوب الذي يتضمن مطالب و شكاوي المراسلين ، وفي الأغلب هي عبارة عن تعبير عن معانات و مشاكل المواطن ، و تعبير عن الفساد و سوء التسيير الذي يميز المسؤولين و الإداريين... و هي تنشر في الجريدة و موجهة إلى مسؤول معين قد يكون رئيس الجمهورية ، أو وزيرا ، أو واليا ، أو رئيس بلدية ... الخ ،و سميت بالمفتوحة لأنها تنشر في الصحف و يمكن لأي شخص الاطلاع عليها، فسمتها الأساسية إذن هي العلانية ، أي إمكانية الاطلاع عليها من أي كان .

لكنها موجهة في الأصل إلى المسؤولين السياسيين ، و سمتها الثانية هي الاستجداء أو الاستنجاد بالمسؤول المراسل للتدخل بصفة شخصية للتكفل بمشكلة و اهتمام المواطن الذي رفع رسالته ، وهي من الناحية القانونية لا تلزم ذلك المسؤول بالاستجابة و الرد عليها ، كما لا تعتبر مضامينها بالضرورة صادقة ، وإنما تعبر عن شعور و قناعة الشخص نفسه ، لذلك يمكن أن تتضمن الصدق كما يمكن أن تتضمن الكذب .

من الناحية الشكلية تتشابه الرسائل المفتوحة مع الرسائل الأخرى ، بحيث تتضمن عنوانا واسم المرسل و كذلك اسم المرسل إليه ،و يمكن أن يشار فيها بصراحة إلى أنها رسالة مفتوحة أو يتم التلميح إلى ذلك فقط ، بحيث يستخدم أي عنوان آخر ليشير و يعبر عن مضمون هذه الرسالة (مثل : رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية...)،(مثل : سيدي وزير التربية فصلوني من عملي ظلما و تعسفا...) .

يتم كذلك داخل محتوى الرسالة توظيف أسلوب الاستعطاف بحيث تستخدم عبارات و ألفاظ تبين أن المعني مظلوم أو ذو حق مسلوب ... وذلك لمحاولة إقناع المرسل إليه و التأثير فيه ، كما تستخدم كذلك الأرقام و الإحصائيات و التواريخ ، و ذلك بغرض الاستدلال و الاستشهاد على مضمون الرسالة

تكمن أهمية الرسائل المفتوحة في كونها تمثل رباط اتصال بين القراء و الجريدة ، وهذا الرباط يحمل الكثير من الأفكار و الآراء التي تعتبر مصدر ثراء بالنسبة للجريدة، إذ تمدها بمعلومات معينة عن حجم المقروئية و خصائص القراء(5) .

تأتي أيضا أهمية الرسائل المفتوحة في كونها تربط أواصر الاتصال بين السلطة والمواطنين، لذا فالصحافة مطالبة كما يؤكد ذلك الباحث مصطفاوي بلقاسم بأن تفتح أعمدتها للقراء ، ليس فقط لنشر الرسائل و إنما للمساهمة أيضا في أركان الجريدة بالاقتراحات و الانتقادات و تكون فائدة هذا الاتجاه وفقه كون الجرائد لا تتيحها إمكانياتها المادية أن تبعث لها مراسلين محليين على مستوى كامل أرجاء الوطن، فمركزية الصحافة تجعل من المستحيل تغطية الحوادث المحلية (6) ، لذا نعتبر أهمية هذه الرسائل تكمن في أنها تمد الجريدة بالمعلومات و الأخبار .

الركن المخصص للرسائل المفتوحة هو ذلك الركن الذي تعده الجريدة لجميع المواطنين من أجل عرض وتبليغ آرائهم واهتماماتهم سواء إلى عموم القراء أو إلى المسؤولين والسلطات السياسية الموجهة إليهم على الخصوص.

تدخل سياسة الصحف المتعلقة بفتح هذا الفضاء الحر للمواطنين لرفع شكاويهم ومشاكلهم في إطار تكريس مبدأ حرية التعبير وخلق الحوار والتفاعل بين المحكومين وحكامهم ،أي بغرض التعرف عن طريق هذه الوسيلة الاتصالية على صدى الجمهور الرأي العام بخصوص السياسة المنتهجة من قبل هؤلاء الحكام.

رجع صدى الجمهور هو من المواضيع التي اهتمت بها وسائل الإعلام ،فالرسالة الإعلامية في الأساس تهدف إلى خلق نوع من التأثير في هذا الجمهور المتلقي ،والمرسل لا يمكنه معرفة فعالية الرسالة التي وجهها ومدى إصابة الأهداف المسطرة لها ،دون وجود رجع صدى(7) ، هذه العملية تسمح لنا بالتعرف وتحديد جمهور وسائل الإعلام ،فعندما يوجه المواطنون رسائل مفتوحة عبر الصحيفة يسمح ذلك لإدارة الصحيفة بإحصاء ومعرفة جمهورها .

كما يبين رجع الصدى أن الجمهور الذي يستقبل الرسائل الإعلامية ويتلقى قرارات وإجراءات السلطات السياسية لم يعد سلبيا أو عاجزا عن التعبير عن موقفه ورأيه ،كما ساد الاعتقاد في فترة "الثلاثينيات من القرن الماضي حين قيل أن وسائل الإعلام تؤثر بقوة على سلوكات واتجاهات الأفراد ،وان لها قدرة بالغة على تشكيل الرأي والمعتقد ،وعلى تغيير عادات الحياة ،وعلى قولبة السلوك بفاعلية وفرض الأنظمة السياسية حتى ضد المقاومة(8)". وقد تم صياغة هذه الأفكار في إطار ما يعرف بنظرية القذيفة السحرية أو نظرية الإبرة تحت الجلد.

كان ينظر إلى الجمهور عموما انه عاجز عن الدفاع عن نفسه إزاء التدفقات الإعلامية التي توجه نحوه وتصيبه بسهولة وتحدث فيه الأثر المطلوب .

لكن بداية من سنوات الأربعينيات ،ومع ظهور البحوث الإمبريقية في وسائل الإعلام مع الدراسات التي أجراها لازر سفيلد(1944)، بيرلسون(1954) عن الانتخابات الرئاسية عامي 1940و1948 حدث تعديل في وجهة النظر هذه ،وعن العلاقة الموجودة بين وسائل الإعلام وجمهورها ،فقد تجلى أن الجمهور ليس سلبيا أو عاجزا كما كانوا يعتقدون ،بل كثيرا ما تكون استجابته مناقضة لهذه الرسالة في حالة ما إذا تناقضت مع اتجاهاته السابقة ،كما ظهر أن عدة عوامل أخرى

تؤثر في عملية التأثير الاتصالي : ميول الجمهور بفعل الانتقاء الذاتي ، والإدراك الانتقائي ،صورة الجماهير عن المصادر،مرور الزمن ،توجيه المجموعة لأحد أفراد الجمهور،والدرجة التي يقدر بها الفرد عضويته في الجماعة ،نشاط قادة الرأي،نمط شخصية الفرد وطبقته الاجتماعية...(9)

فمع ظهور الدراسات الإمبريقية في هذا المجال تبين أن الجمهور يشارك بصورة إيجابية في العملية الاتصالية ولا يتلقى الرسائل بصورة سلبية،لاسيما مع التطور التقني لوسائل الاتصال(10)، حيث سمحت مثلا الوسائل الإلكترونية كالإذاعة والتلفزيون والهاتف بإتاحة الفرص للفرد بإبداء رأيه والمشاركة في البرامج التي تقدمها ،فأصبحت تعرض حصصا مباشرة ،أو غير مباشرة تستضيف فيها أفرادا معينون يتم خلالها التناقش في مواضيع وأمور عدة.

أما طبيعة مشاركة جمهور الصحافة المكتوبة فيكون بعدة طرق وصيغ ،حيث تتجسد في مراسلة الجريدة ،وهذا في إطار حق الرد والتصحيح ،أو التصويت على قضية معينة ،أو المشاركة بنشر المقالات والأفكار،أو نشر رسائل مفتوحة يطرحون من خلالها مشاكلهم وأفكارهم ...الخ

صفة المشاركة بالمراسلة هي المقصودة في بحثنا هذا ،لما لها من أهمية ،فهي من جانب وسيلة اتصالية مثلى للجمهور ، إذ تسمح هذه الرسائل لكتابها أن يوصلوا اهتماماتهم وقضاياهم الشخصية ،أو العامة ،المتعلقة بمجموعة مصغرة كجمعية أو منظمة ، أو متعلقة بالمجتمع على العموم ،ومن جانب آخر تعتبر هذه الرسائل في كثير من الأحيان مصدر الأخبار والمعلومات بالنسبة للصحفيين ،إذ قد توجهه انتباههم لقضايا هامة قد يكونون غافلين عنها أو جاهلين لها .

هذا ما دعى المؤسسات الإعلامية المكتوبة لفتح صفحات جرائدها للقراء والمواطنين ،رغم أن هذه العملية تحددها عموما طبيعة السياسة الإخبارية للجريدة المرتبطة بدورها بالنظم السياسية والاجتماعية السائدة في ذلك البلد ، فدور الصحافة في النظام الاشتراكي للإعلام يختلف عن دورها في النظام الليبرالي، لذلك هناك اختلاف في النظر لدور ووظيفة الرسائل المفتوحة حسب طبيعة النظام الإعلامي .

1-الرسائل المفتوحة في النظام الاشتراكي للإعلام

في النظام الاشتراكي للإعلام ينظر للصحافة على أن وظيفتها الأولى هي أن تكون همزة وصل ورابطة بين السلطة الحاكمة والمواطن ،لذلك فالمطلوب منها أن تكون منظما اجتماعيا تسعى لخلق حوار دائم مع القراء ،وذلك بفتح صفحاتها مع القراء ، و ذلك بفتح صفحاتها لهؤلاء .

وقد أكد زعيم الثورة البلشفية "لينين" في إحدى خطاباته حول وظيفة الصحافة في المجتمع الاشتراكي،أنه من الضروري إقامة علاقة وطيدة بين الجريدة و قرائها و يرى في الانتقادات الموجهة للصحف، و التي يتم نشرها وسيلة للصحافة لتأدية وظيفتها كاملة في خدمة المجتمع الجديد (11).

أكد (لينين) أيضا على ضرورة المحافظة على العلاقة بين وسائل الإعلام و الجمهور و من جانب آخر شدد على ضرورة مشاركة كل المواطنين بأفكارهم و آرائهم ،و لا تقتصر المشاركة على

النخبة أو المثقفين فقط، بل من الضروري مشاركة العمال و الفلاحين ، و يقول "لينين" في هذا الشأن :

« يقال أن الكتاب بالمعنى المهني هم القادرون وحدهم على المساهمة الفعلية في حقيقة ما، بالعكس فالجريدة لا تكون حية و قابلة للحياة إلا عندما يكون لخمسة ناشرين أكثر من 500 متعاون،وأن الجريدة الحقيقية الحية يجب أن تنشر 10% مما يبعث لها ،و تستخدم الباقي في إعلام الصحفيين و مدهم بالمادة الخبرية ،فيجب على أغلب مناضلي الحزب أن يراسلونا .(12)»

ففي النظام الاشتراكي لا يمكن الحديث عن ضمان الحق في الاتصال دون أن يفتح المجال للقراء للمشاركة في صفحات الجريدة ،فالصحافة في نظر الاشتراكيين هي وسيلة تربط العلاقة مع طبقة العمال، وجود صفحة خاصة لنشر اهتمامات القراء هي خطوة مهمة في تحقيق الحق في الاتصال للمواطن .

لهذا اهتمت الصحافة الاشتراكية بوضع أقسام خاصة لاستقبال رسائل القراء ونشرها، و لكن هناك شروط و عوامل يجب توفرها حتى تحظى هذه الرسائل بالنشر، من أهمها أن تكون موجهة لخدمة الصالح العام و تتبنى إيديولوجية اشتراكية، أي لا تنشر الرسائل التي يرفعها أناس يستهدفون بها نقد النظام القائم و تحريك عواطف الجماهير و تحريضها على العصيان أو التمرد .

على هذا الأساس تميزت هذه الرسائل في أغلبها بتوجيه شكاوي أو مطالب تخص الطبقة العمالية أو الفئات الأخرى و لكن ذلك في إطار التوجه العام للنظام السياسي السائد كما تميزت كذلك بتقديم رسائل تأييد و دعم لمسؤولي الدولة و السياسيين الذين يعتبرون أكثر من ذلك زعماء و قادة رأي .

2- الرسائل المفتوحة في النظام الليبرالي للإعلام

أما في النظام الليبرالي للإعلام فينظر للصحافة على أن من وظائفها الأساسية أن تهتم بالجمهور و تفتح له فضاء حرا للتعبير عن مواقفه و آرائه لأجل توصيلها للمسؤولين و السياسيين (13)، لذلك سعت المؤسسات الصحفية إلى أن تخصص أقساما خاصة أو صفحات لنشر رسائلهم،و ما يميز النظام الليبرالي عن النظام الاشتراكي فيما يخص نشر الرسائل المفتوحة أن هذا الأخير لا يعترف ولا يمنح الحرية للفرد لنشر ما يرغب فيه،و الذي قد يعارض سياسة وإيديولوجية الدولة على عكس النظام الليبرالي الذي أسس في الأصل على مبدأ حرية التعبير وترك المجال للأفراد للتعبير بصورة حرة و دون توجيه أو تقييد .

ولو أن الحرية تختلف من دولة لأخرى داخل النظام الليبرالي ،كما تخلف من جريدة لأخرى، فكل جريدة تخضع هذه الحرية لتوجهاتها و سياستها الإخبارية . و قد اعتقد البعض أن إحصاء و عد الرسائل المفتوحة التي تصل إلى الجريدة هو من الطرق المهمة التي تمكننا من معرفة و إحصاء جمهور الجريدة إلى جانب الطرق الأخرى كإحصاء المبيعات و المرتجعات ، و لكن البعض يرى أن الآخر هذه الرسائل لا تمنحنا إلا صورة جزئية عن الرأي العام، ففي الدراسة التي أجراها إيراتا

ايرزاق « Herta Herzeg » سنة 1941 عن رسائل موجهة إلى سياسيين عن طريق الصحف ،حيث قام الباحث بتحليل الرسائل المستقلة من طرف 14 شيخا بمجلس النواب بفرنسا خلال فترة مناقشة القانون المتعلق بالخدمة العسكرية الإجبارية ،وقد وجد الباحث أن 90% من هذه الرسائل من أصل 30000 رسالة تعارض هذا القانون، إلا أنه عند القيام بعملية سبر آراء مبدئية تبين أن70% من الجمهور يوافق على هذا القانون، فكانت النتيجة مناقضة تماما للنتيجة التي أفرزتها الرسائل المفتوحة (14).

إذ تبين أن الأشخاص الذين وجهوا الرسائل لا يمثلون إلا النخبة من المجتمع ،ومن بيئة اقتصادية و ثقافية عالية ،على عكس نتائج عملية سبر الآراء التي أظهرت أن الرافضين لهذا القانون ينحدرون من وسط اجتماعي و ثقافي متواضع و متوسط (15).

لهذا تبين أن الرسائل المفتوحة لا يمكن عدها وسيلة فعالة وذات أهمية قصوى لقياس الرأي العام، ولو أنها تعطي بعض المؤشرات و الدلالات على قياس الجمهور .

عندما نتحدث عن الصحافة المكتوبة الجزائرية و دورها في عملية الاتصال السياسي لابد أن نؤكد في البداية أن مؤسسات الإعلام الإخباري مرتبطة بطبيعة المجتمع الذي تنشط فيه ،و حسب وليام روف (Roph William) فإن هذه المؤسسات لا تستطيع البقاء مستقلة عن البيئة المحيطة بها ،و لكن تأخذ لحد ما شكل و لون الهيكل الاجتماعي و السياسي الذي تعمل من خلاله (16).

هذا ما يفرض علينا أن نبين أن الصحافة المكتوبة الجزائرية ارتبطت بمرحلتين في تاريخها ، الأولى هي فترة ما قبل أكتوبر 1988، أي عهد الأحادية السياسية و الإعلامية ،و المرحلة الثانية هي فترة ما بعد أكتوبر 1988، أي عهد التعددية السياسية و الإعلامية .

ففي مرحلة ما قبل التعددية كان الإعلام الجزائري ينشط في الإطار الإيديولوجي للحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) الحاكم للبلاد ، فاعتبرت الصحافة جهازا تابعا للنظام السياسي الحاكم ، فالسلطة السياسية في الجزائر كانت هي الوحيدة التي تحدد السياسة الإعلامية ،محكمة بذلك قبضة الاحتكار على وسائل الإعلام ،لذلك فالصحفيين وعموم المواطنين لم يكونوا مسؤولين عن الوضعية التي كان يتواجد فيها الإعلام (17).

"و قد عمل الإطار الإيديولوجي و السياسي و الثقافي الذي كان سائدا على انسداد (Blocage) الإبداع الثقافي و انسداد الحريات العامة في الجزائر و كان المسؤولين في الدولة حين ذاك يبررون التوجه نحو احتكار وسائل الإعلام باسم الشرعية التاريخية التي كانوا يتمتعون بها و ،بذلك يبررون توجههم هذا عملا على الحفاظ على كيان الحزب الواحد من الأخطار التي كانت تهدده لاسيما أن الجزائر كانت بلدا حديث العهد بالاستقلال.(18)"

وكانت وسائل الإعلام في الأساس توجه لتحقيق العملية التنموية ،كما اعتبر الصحفي موظفا كباقي الموظفين في مؤسسات الدولة كما أكد ذلك الأستاذ براهيم براهيمي ،ويمكن وفق ذلك تقسيم تاريخ الصحافة الجزائرية في علاقتها بالسلطة السياسية إلى ثلاث مراحل :

1- فترة من (1962 إلى 1965) : هذه الفترة شهدت مرحلة تخلص الجزائر من نير الاستعمار الفرنسي و الدخول في مرحلة الاستقلال ،أين ورثت بعض المنشآت الإعلامية كمؤسسة التلفزيون ، الإذاعة وبعض الصحف ،و لكن الدولة الجزائرية صادفت عراقيل جمة في تسيير و إدارة هذه المنشآت بعد رحيل الصحفيين و الإطارات الفرنسية ،هذا ما حتم على المسؤولين في الدولة الإيمان بضرورة إعطاء الأولوية القصوى لتدارك هذا النقص و تكوين الصحفيين خاصة على توظيف اللغة العربية، كما كانت الأولوية الأخرى التي أخذ هؤلاء المسؤولين على عاتقهم مهمة السعي لتحقيقها هي توعية و تحسيس المواطنين بضرورة تكثيف الجهود و السعي لبناء الدولة الفتية التي استرجعت استقلالها من فترة قصيرة ، و قد أشار برنامج تريبولي (Programme tripoli) 1942 في هذا الإطار أنه لا يسمح بالنقاش الحر و النقد الحر إلا في إطار الحزب (جبهة التحرير الوطني) و الديموقراطية هي خاصة التعبير الجماعي عن المسؤولية الجماعية (19).

لذا كانت وسائل الإعلام و على رأسها الصحف تنحو في هذا المنحى فكانت هي الواسطة في الاتصال السياسي بين الطبقة السياسية الحاكمة و المحكومين و المناط بها مهمة إيصال أفكار و مواقف و قرارات الحكام إلى الشعب الذي في نسبته الكبيرة كان أميا (أكثر من 7 ملايين أمي) ،لهذا السبب ركزت الحكومة أكثر على الإعلام السمعي البصري الذي لا يتطلب مستوى دراسي معين .

أما في ما يتعلق باستخدام الشعب الجزائري لنظام اتصال الرسائل المفتوحة لرفع مطالبه (المدخلات) إلى المحكومين في تلك الفترة ،فباعتبار أن الصحافة الجزائرية فتية لم تكن تملك في ذلك الوقت مثل هذه التقاليد إلا في حالات نادرة ،بسبب أن الصحفيين كانت تعوزهم الخبرة الكافية ،فيما عدا الذين مارسوا الصحافة من قبل ضمن المؤسسات الصحفية الفرنسية ، أو كانوا يشتغلون في جريدة المجاهد التابعة لجبهة التحرير الوطني .

كما أن شعار الدولة الجزائرية في ذلك هو التقشف و التضحية بكل شيء من أجل بناء الدولة ،هذا ما دعى إلى عدم لجوء المواطنين إلى نشر الرسائل المفتوحة التي في أصلها تحمل الشكاوي و المطالب .

2 – فترة (1962 إلى 1965) : تميزت هذه الفترة على الخصوص بعدم الاستقرار السياسي حيث شهدت انقلاب 1965 الذي قام به هواري بومدين ضد حكومة ابن بلة ،لذا شهدت الصحافة أيضا بدورها عدم الاستقرار مسايرة لهذه التطورات السياسية، و ذلك جاء نتيجة لغياب الإطار القانوني عموما للعمل الصحفي ماعدا ميثاق 1976 الذي أقر الحق في الإعلام ،و تمت المصادقة على بنود هذا الميثاق بعد المناقشة الشعبية في شهر ماي من نفس السنة التي تمحورت حول حق المواطن في الحصول على المعلومات ،و كانت الرسائل المفتوحة في الصحف هي التي لعبت دورا أساسيا في إثارة هذا النقاش حسب الأستاذ مصطفاوي بلقاسم ،الذي أشار إلى أن من بين 860 رسالة منشورة من طرف أربع يوميات، هناك 145 رسالة نادت إلى حرية التعبير و الوظائف التي ينبغي توكل لوسائل الإعلام (20).

هذا ما يدل على أن هذه الفترة شهدت إلى حد ما تطورا و إقبالا نحو استخدام الرسائل المفتوحة للاتصال السياسي ، غير أنها كانت لا تزال محدودة بالنظر لعدة اعتبارات من بينهـا : أن الصـحافة كانت عمومية ،أي أنها كانت أجهزة تابعة للنظام السياسي ،لذا لم تكن تفتح المجال للمـواطنين لنشـر رسائل تحمل شكاوي أو مطالب قد تعتبر في الأساس معارضة و منتقدة للنظام السياسـي أو لـبعض مسؤولي مؤسسات الدولة كالإدارة و القضاء و الأمن ...الخ

وهذا يعني أن المواطنين في هذه المرحلة لم يكونوا يتمتعون بالحرية و القدرة على اللجوء إلـى الاشتكاء بواسطة الرسائل المفتوحة ،غير أننا نشير هنا إلى أن مدراء بعض الجرائـد الـذين كـانوا يشغلون مناصب مهمة على مستوى الحزب كانوا هم الذين فتحوا أعمدة بعض الجرائد لانتقادات القراء المثقفين(21) .

من جانب آخر تميزت هذه المرحلة بنوع من الاستقرار الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي ،فالمواطنون كانوا يعيشون في جو من الرضا و الرفاهية و لـم تكـن تسـود المشـاكل الاجتماعية مثل وقتنا هذا ،فيندر أن نسمع عن ممارسات الفساد الإداري : كالرشوة و البيروقراطية أو الظلم أو تفشي الآفات الاجتماعية كالبطالة و الفقر و التشرد ...

كانت لمؤسسات الدولة الرسمية أيضا سمعتها ودورها الحقيقي في أن تكـون قنـوات رسـمية للاتصال، فالمواطن الذي يفتقد حقا من الحقوق أو يتعرض لاعتداء من أي طرف كان يتصـل بهـذه المؤسسات

(القضائية ، الإدارية ، الأمنية)،التي كانت تفصل في قضيته بطريقة قانونية دون أن تواجهه العراقيل البيروقراطية أو تماطلات الإجراءات الإدارية المتعددة ،كل ذلك جعل المواطن يكتفي بهـذه القنـوات الرسمية للاتصال و لا يكلف نفسه عناء رفع أو توجيه رسالة مفتوحة لرئيس جمهوريـة أو رئـيس وزراء حتى يسترجع له حق ضائع، أو حتى يقتص من شخص أو مؤسسة اعتدت عليه .

3 – فترة (1976 إلى 1988) : تميزت هذه المرحلة بمساعي السلطة المستمرة لجعـل الصـحافة تساهم في العملية التنموية ،لذا كانت تتعرض لضغوط متواصلة جعلتها لا تمارس وظيفتها بحريـة ،و سياسة هذه السلطة الرامية لاحتكار وسائل الإعلام أدى إلى جعل المواطنين المتلقين للرسائل الإعلامية مجرد هدف للاتصال و ليسوا شركاء ،لذا لم يتحقق في هذه الفترة مفهوم الإعلام المتبادل بين السلطة و المحكومين و « لم تكن تخصص مساحات في الجرائد للجمهور لكي يعبر عن مختلف اهتماماتـه و أدائه اتجاه ما يستقبله من رسائل و ما تقدمه المادة الإعلامية من موضوعات تهم قضاياه و انشغالاته اليومية(22).»

نشير إلى نقطة من الأهمية بمكان وهي أن اللوائح و القوانين و المواثيق التـي صـدرت قبـل 1988 لم تشر و لم تنظم إطلاقا عملية نشر الرسائل المفتوحة في الجرائـد، إذ لـم تحـدد المعـايير و الشروط الواجب توفرها في هذه الرسائل حتى تحظى بالنشر ،و لم يقـنن كـذلك كيفيـة اسـتقبال

المؤسسات و الشخصيات السياسية المراسلة ،و ما هي الإجراءات التي تتخذها هذه الأخيرة فيما يخص معالجة المواضيع التي ترفعها هذه الرسائل .

اكتفت فقط بالإشارة إلى واجبات الصحفي و حقوقه و طريقة ممارسة النشاط الصحفي ،و" قد فقدت بعدم تخصيصها مساحات للجمهور دورها في توعية المواطن و إخباره و التعبير عن انشغالاته اليومية عندما أصبحت تبرر سلوك و مواقف المسؤولين السياسيين، و تقوم فقط بإيصال خطاب القمة إلى القاعدة، الأمر الذي أدى إلى غياب ثقة المواطن في الحاكم (23)".

أول وثيقة رسمية أصدرتها الدولة لتنظيم الممارسة الإعلامية في الجزائر هي لائحة الإعلام الصادرة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1979 و قد اعتبرت هذه الوثيقة الإعلام قطاعا استراتيجيا يوظف لمهام تجنيد الجماهير،و شددت على ضرورة أن يتصف مضمونه بطابع النقد البناء و الحوار المثمر حتى تعبر الرسالة الإعلامية عن تطلعات الجماهير الشعبية و توجهات القيادة السياسية في آن واحد (24) ، و لكن لم يحدد طبيعة هذا النقد و الحوار، و لم يقنن كيفيات مشاركة الجمهور في العملية الإعلامية، إلا ما حدد في عنصر " حق الرد ".

لكن هذا المفهوم أيضا لم لكن واضحا إذ يوحي فقط بأن المواطن لا يملك حق التعبير باستخدام الصحافة إلا في حالة تعرضه للسب أو نشرت معلومات كاذبة أو مسيئة لشخصه ، و ليست في متناوله و تحت تصرفه في حالة ما إذا أراد توجيه خطابات أو رسائل تحمل التظلمات أو الشكاوي أو الطلبات إلى لمسؤولين و الشخصيات السياسية .

و قد استنتج الباحث بلقاسم مصطفاوي في دراسته التي أجراها حول بريد القراء في أربعة جرائد هي الشعب ، النصر ، الجمهورية ، El Moudjhid أن العديد من القراء يعتبرون أن الرسائل المعتادة لوسائل الإعلام لا تستجيب للتساؤلات التي يطرحها حيال حياة البلد، و أن مصطلح حرية الصحافة هو الأكثر تداولا مقارنة بالحق في الإعلام و حرية التعبير(25).

بهذا اتجهت الجزائر كما يقول الأستاذ صالح بن بوزة إلى بسط كل سيطرتها على مجموع مكونات العملية الإعلامية مع تجاهل أهمية المشاركة الإعلامية و رجع الصدى و ظروف الممارسة الإعلامية ،و ذلك لأنه كان مطلوبا من الإعلام في ذلك الوقت أن ينقل خطط التنمية و أهدافها إلى الجمهور لاستقبالها و التعرف على الأسباب و الأهداف، لكن دون محاولة اشراك هذا الجمهور في الحوار و إبداء الرأي و النقد ،باستثناء حالة واحدة فقط هي تلك التي ذكرناها سابقا و أشار إليها مصطفاوي ،وهي مناسبة مناقشة الميثاق الوطني لسنة 1976 (26) ، و مناسبة مناقشة هذا الميثاق حسب تأكيد الكثير من الباحثين كانت بحق نقطة الميلاد الحقيقية للرسائل المفتوحة في الجزائر،أين فتح المجال للمواطنين للتعبير وإبداء الرأي اتجاه الميثاق الوطني عن طريق مختلف الجرائد اليومية:الشعب، الجمهورية ،المجاهد.

بل كانت آراء هذا الجمهور مراقبة مسبقا ، و لم تتح له إمكانية التعبير الحر ، فكما يقول الأستاذ براهيمي :« لم يكتف المسؤولون بممارسة الرقابة على كتابات الصحفيين بل عملوا على

تصفية و مراقبة بريد القراء و غلق أعمدة الجرائد في وجه المثقفين النقديين ، فلم يحترموا بذلك الإجراءات المحتواة في قانون الإعلام 1982 خاصة تلك المتعلقة بتطبيق حق الرد و حق التصحيح (27)" .

أول قانون أصدرته السلطة و كان تطبيقا لما ورد في الميثاق الوطني لسنة 1976 وجاء لتكريس حق المواطن في الإعلام و تحديد دور الصحافة هو قانون الإعلام لسنة 1982 ، وقد ضيق على المواطنين حرية التعبير و النقد ،إذ حظر في هذا القانون ممارسة النقد سواء تعلق الأمر برئيس الدولة أو مؤسسات الدولة و الحزب بشكل عام، و اعتبر نقد هذه الشخصيات من الجرائم التعبيرية التي يعاقب عليها القانون، و صياغة هذا الحق لم تكن تستجيب لطموحات الشعب كما يؤكد صالح بن بوزة ،لأن مؤسسات الدولة في ذلك الوقت قد آلت إلى الفساد و البيروقراطية و نهب أموال الشعب في مرحلة شعارها التقشف، و كل ذلك كان يتم باسم الثورة و الاشتراكية و المصلحة العامة(28).

هذا التشديد و الضغط الذي فرضته السلطة على المواطنين كان عاملا مؤثرا لعدم لجوء هؤلاء إلى الصحف لنشر رسائل مفتوحة لرئيس الجمهورية أو الشخصيات العليا المسؤولة في الدولة للتظلم أو التشكي لديهم ضد بعض ممثلي مؤسسات الدولة، الذين كانوا رموزا للفساد وسوء التسيير ، لذلك وجدوا أن أبواب الصحافة مغلقة أمامهم و تجرؤهم على ممارسة النقد ضد هؤلاء المسؤولين سيعرضهم للعقوبات.

وهذا الأمر ميز مرحلة ما قبل 1988 بأنها فترة ممارسة المدح و الثناء للسلطات ،و ليس النقد و الفضح ، لأن كل ما هو خارج النقد كان يعتبر إهانة أو شتما و هو ما يعاقب عليه القانون ،لذا وان وجدت الرسائل المفتوحة فكانت تنحو وفق هذا المنحى و تتصف بهذا الوصف، أي هي رسائل ثناء في أغلبها و قلما نجد رسائل تشكو من تقصير السلطات أو سوء تسييرها .

تطور نشر الرسائل المفتوحة في عهد التعددية الإعلامية والسياسية

أكد الأستاذ زهير إحدادن في حديثه عن علاقة الإعلام الجزائري بالسلطة السياسية والمجتمع ،واصفا ما أسفرت عنه أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ، « أنه منذ هذا التاريخ أصبحت ضرورة تحرير الصحافة مطلبا شعبيا ،أما الصحافة بدورها فقد بدا أنها تحاول استرجاعه دورها بسرعة ،لان أكتوبر هو دون جدال بداية عهد جديد.(29)»

لقد كانت أحداث أكتوبر فرصة للنشاط الصحفي لتحقيق مكسب حرية التعبير ولعب أدوار جديدة في عملية الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكوم ،بعد أن كانت المؤسسات الصحفية في السابق متهمة بارتباطها التام بمصالح السلطة السياسية على حساب مصلحة المواطنين ،وعلى حساب كشف الحقائق وفتح قنوات التواصل وتبادل الحوار ،لكن مع إقرار التعددية السياسية مستتبعة بالتعددية الإعلامية مع المصادقة على القانون الجديد للإعلام رقم 90 /07 المؤرخ في 03 أفريل 1990، الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتعددية في قطاع الإعلام ،فتح المجال لمختلف قنوات التعبير عن الأفكار و الآراء ،مما نتج عنه بروز عدد معتبر من الصحف المستقلة والحزبية باللغتين العربية

والفرنسية ،فاتسع المجال بذلك أمام القارئ الذي كان يتعرض قبل ذلك إلى رسائل صحف القطاع العام، التي تخدم مصالح النظام ،والتي كانت توجه السياسية الإعلامية للصحف دون مراعاة لرغبات ومواقف المواطنين.

كانت المادة رقم 14 حسب الأستاذ براهيم براهيمي هي المادة الثورية في القانون والتي غيرت من طبيعة ممارسة العمل الصحفي في الجزائر تغييرا جذريا ،والتي نصت على حرية إصدار الدوريات والصحف ،عكس ما كان ينص عليه قانون 1982 الذي يحظر على غير السلطة ممارسة هذا الحق(30).

إلا أن التعددية الإعلامية فتحت قنوات ووسائط الاتصال بالشكل الذي يمكن المواطنين من الحصول على إعلام حر من جهة ،ومن جهة أخرى كانت عبارة عن واسطة أو ناقل لاهتماماتهم ومطالبهم الحقيقية،حيث سارعت الصحف إلى التكفل بمشاكل المواطنين ، وخصصت لهذا الغرض صفحات أو أركان خاصة اتخذت لها عدة تسميات كبريد القراء ،الرسائل المفتوحة ،الوسيط... وقد سجل إقبال شديد من طرف المواطنين لنشر رسائل مفتوحة يشرحون فيها مشاكلهم وشكاواهم ،موجهة إلى المسؤولين في الأجهزة السياسية والإدارية في الدولة ،على رأسهم رئيس الجمهورية ،يترجونهم فيها للتدخل الشخصي لحل مشاكلهم ،التي استنفذوا في سبيل معالجتها كل الإجراءات القانونية .

يعتبر هذا الأسلوب في معالجة اهتمامات المواطنين مميزا وغير عادي ،كونه يتطلب تدخل أشخاص يمثلون المؤسسات السياسية في الدولة لاتخاذ قرارات استثنائية خاصة لصالح هؤلاء ،في الوقت الذي ربما فصل القانون فيها لغير صالحهم ،ولكن التماسهم من شخص كرئيس الجمهورية بوصفه أعلى سلطة سياسية تنفيذية في الدولة يملك صلاحيات دستورية تخوله حق اتخاذ تدابير تتجاوز أحكاما صادرة عن القضاء مثلا ،ما يجعل هؤلاء ربما يستفيدون عن أحكام استثنائية عن قضاياهم.

كما تميزت هذه المرحلة كذلك بوجود أزمة حادة وبتدهور الأوضاع في كل المجالات (الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية...) ،مما اثر سلبا على وضعية المواطنين الذين كانوا ضحايا هذه الأزمة ،إذ انخفض الدخل الفردي للمواطن الجزائري إلى معدل جد متدني ،وانتشرت ظاهرة الفقر وتدهور الظروف المعيشية ،وتزايدت نسبة البطالة.

هذا بالإضافة إلى الانتشار الرهيب لظاهرة الفساد كالتسيب الإداري والبيروقراطية والرشوة والاختلاسات. إضافة إلى عدم مقدرة الإدارة (محليا ووطنيا) على تبني هذه الاهتمامات والسعي لإيجاد الحلول لها ،أو تتماطل في تقديم الخدمات التي وجدت أصلا لتأديتها ،هذا ما خلق جوا من التذبذب في العلاقات بين المواطن والإدارة ،وهو الأمر الذي حول الإدارة هاته إلى آلة بيروقراطية نمت في ظلها ممارسات وسلوكات غير أخلاقية كالرشوة والتحيز في تقديم الخدمات العمومية ،والتعسف في ممارسة السلطة ،والمحاباة والمحسوبية.

هذه الوضعية أدت إلى تآكل وضعف ثقة المواطنين في إدارتهم ،والى نقص مصداقيتها. كل هذه الظروف دفعت المواطنين إلى محاولة تجاوز أجهزة الإدارة ومختلف الإجراءات الأخرى ،والاستنجاد مباشرة بالمسؤولين على أعلى هرم السلطة لخل مشاكلهم .

ورئيس الجمهورية نفسه" عبد العزيز بوتفليقة" كان قد دعى المواطنين خلال حملة الاستفتاء حول قانون الوئام المدني (1999) رسميا لتوجيه رسائل مفتوحة لشخصه على مستوى الصحف التالية(الشعب وEl-Moudjahed) ،موكلا بذلك مهمة الوساطة بينه وبين المواطنين إلى وسائل الإعلام ،و هذه البادرة إشارة على رغبته في أن تلعب وسائل الإعلام دورها المهم والإيجابي في عملية الاتصال السياسي.

وكان الرئيس "بوتفليقة" قد أمر بحل وإلغاء الهيئة الوسيطة التي كان قد أسسها الرئيس السابق "اليمين زروال" ،المسماة "بوسيط الجمهورية" بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-113 المؤرخ في 23 مارس 1996 (31)الخاص بتنصيب وسيط الجمهورية المكلف بإيصال ومتابعة شكاوى المواطنين وحماية حقوقهم ،و أداء دور الوقاية من خلال إعلام الإدارة والمواطنين ،كما كان الوسيط يخطر رئيس الجمهورية بنتائج مساعيه .

لقد قام الرئيس بوتفليقة بعد ذلك بنقل الوساطة من وسيط الجمهورية الذي يمثل هو كذلك هيئة إدارية في حد ذاته إلى الصحافة المكتوبة،وقد عرفت مرحلة رئاسة بوتفليقة تزايدا وانتشارا كبيرا للرسائل المفتوحة المنشورة في الصحف .

- مفهوم نظام اتصال الرسائل المفتوحة

عرف علماء الاتصال السياسي النظام (Système) على انه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة ،أي كل مركب من عدة أجزاء ،يرتبط كل جزء منها بغيره ،يؤثر فيه ويتأثر به (32)،لذا فيلجأ في كثير من الأحيان إلى هذه الوحدة التحليلية (النظام) لتفسير ودراسة الكل انطلاقا من مجموعة البنى الفرعية.

وقد حدد تريمر (Trimmer) أبعادا ثلاثة لدراسة وتحليل نظام الاتصال السياسي ،وهي بعد المدخلات (in put) ،وبعد النظام (système) ،وكذلك بعد المخرجات(33) (out put) ،بمعنى أن محتويات الاتصال السياسي ترد إلى النظام في شكل مدخلات ،أي يتم دراستها ومعالجتها داخل هذا النظام ،ثم تصدر على شكل مخرجات تتضمن قرارات وأوامر واستجابات النظام .

نحن في هذه الدراسة سنأخذ عملية الاتصال السياسي بواسطة الرسائل المفتوحة في الجرائد على أنها نظام اتصال قائم بذاته فرعي ومتضمن داخل نظام اتصال أوسع واشمل هو نظام اتصال الصحافة المكتوبة.

إذ سنعالج عينة الرسائل المفتوحة المدروسة على أنها مدخلات إلى النظام السياسي ،ومخرجات من الجريدة تتضمن مطالب أو شكاوي أو تظلمات المواطنين ،ثم نصف عملية معالجتها على مستوى الأجهزة السياسية ،أي سوف نتطرق إلى كيفية استقبال هذه الرسائل وماهي الهيئات أو الخلايا

المتخصصة بدراستها وهي العملية التي أطلق عليها دافيد استون (David Easton) اسم عملية التحويل (processus de conversion)، أي هي عملية استيعاب المطالب داخل النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات ، فالتحويل بمثابة عملية غربلة(34).

بعد معالجة هذه المطالب يتم إصدارها على شكل مخرجات من النظام السياسي إلى الصحيفة ،وتعتبر في الوقت ذاته مدخلات بالنسبة لهذه الصحيفة ،أي سوف نستثني ونخص بالدراسة فقط ردود النظام السياسي عن الرسائل المفتوحة المرفوعة إليه التي تنشر في الجريدة ، بمعنى أننا لن نتعرض لدراسة مخرجات (استجابات وردود) النظام السياسي إلى المواطنين أو الأشخاص الذين وجهوا الرسائل بصورة مباشرة وشخصية .

عليه سنجري عملية مقارنة بين عينة من الرسائل (هي مدخلات بالنسبة للنظام السياسي ومخرجات بالنسبة للصحيفة)وعينة من الردود (هي مخرجات بالنسبة للنظام السياسي ومدخلات بالنسبة للصحيفة) .

انطلاقا من عملية المقارنة هذه سنتمكن من معرفة دور نظام اتصال هذه الرسائل في عملية الاتصال السياسي في الجزائر ،أي سنسعى لمعرفة هل للمخرجات (الردود والاستجابات)المنشورة في الصحف ،وجاءت كمخرجات من النظام السياسي على الرسائل المفتوحة التي اعتبرناها مدخلات بالنسبة للنظام السياسي ومخرجات بالنسبة للصحيفة دور في عملية الاتصال بين الحاكم والمحكوم في الجزائر .

ذلك بغض النظر عن تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى التي تساهم وتؤثر على مخرجات النظام السياسي ،مثل دور توجيه مراسلات رسمية وشخصية على الرسائل المفتوحة دون نشرها في الصحف،أي لن نهتم نحن بدراسة دور هذا العامل في الاتصال السياسي .

سنوضح سيرورة وتفاعل النظام الاتصالي المدروس في المخطط التالي ،متبنين كما أشرنا في عنصر سابق النموذج النسقي أو النظمي الذي جاء به استون:

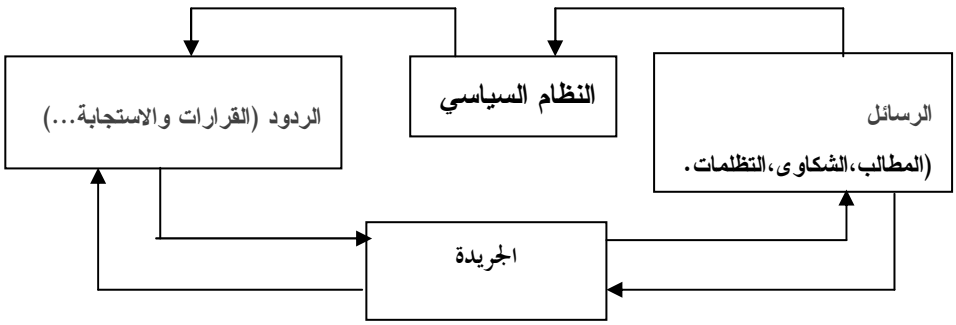

مخطط توضيحي يبين نشاط نظام اتصال الرسائل المفتوحة

يوضح لنا هذا المخطط ذلك التفاعل الحاصل في عملية الاتصال داخل نظام الرسائل المفتوحة، فيكون هذا النظام عبارة عن حلقة مفتوحة تنتقل من خلالها المعلومات من المواطنين إلى الصحافة ،وتأتي مطالبهم في شكل رسائل مفتوحة ،وهي حسب نموذج استون عبارة عن مدخلات إلى الجريدة ومخرجات إلى النظام السياسي ،وهي كذلك عبارة عن مخرجات من النظام السياسي المشكلة من الردود والاستجابات، ومدخلات بالنسبة للجريدة.

استنادا إلى نموذج أستون النسقي نؤكد أن النظام الاتصالي كما رأينا عموما هو عبارة عن دائرة متكاملة ذات طابع دينامي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات(35).

تبرز أهمية دراسة دور نظام اتصال الرسائل المفتوحة كنظام فرعي للاتصال السياسي ،في إطار فهم وتشخيص النظام الوطني عموما بجوانبه المتعددة (سياسيا،ثقافيا،اقتصاديا...) ،فنظام الاتصال عموما كما أكد قباري محمد إسماعيل يمكننا من دراسة المواقف السياسية والظروف الحكومية السائدة في دولة معينة ، ويفيدنا في قياسات اتجاه الرأي العام ، للتعرف على درجات الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام، ومدى ترابطها بالنظم السياسية والاجتماعية القائمة.(36)

- **تنظيم نشر الرسائل المفتوحة في الجرائد المدروسة**

تخصص معظم الجرائد اليومية في الجزائر ركنا أو صفحة خاصة لنشر الرسائل المفتوحة الموجهة من طرف المواطنين إلى السلطات والهيئات السياسية والإدارية في البلاد ،وتختلف طريقة وكيفية تنظيم نشر هذه الرسائل من جريدة إلى أخرى ،ويرتبط ذلك أساسا بمدى الأهمية المولاة لها ،وبالنظر إلى اعتبارات أخرى ترتبط بسياسة وتوجه الجريدة ،فنظرا لكون نشر هذه الرسائل مجانية ولا تدر أرباحا للمؤسسة ترفض بعض الجرائد تخصيص صفحة كاملة تكلفها إمكانيات مادية كثيرة حيث يتطلب نشرها تخصيص ركن خاص بها وموظف مكلف باستقبالها ومعالجتها وتقديمها للنشر ،كما أن بعض الجرائد تحبذ استغلال هذه المساحة من الجريدة التي تمثل نسبة16 ,4%من المساحة الكلية للجريدة ،أي صفحة واحدة من 24صفحة ،لأغراض أخرى كالإشهار مثلا حيث يحقق هذا الأخير أرباحا وفائدة معتبرة للجريدة .

ونحن في حديثنا عن نشر الرسائل المفتوحة في الجرائد نستبعد في دراستنا الأسبوعيات ،لأنها لا تخصص مساحة لها وذلك بسبب خصوصياتها ومميزاتها ،كونها تصدر بصفة دورية أسبوعية ،أي مدة صدورها الزمنية طويلة نسبيا مقارنة مع اليوميات .لذا يجد المواطن أن اليوميات هي الأنسب لنقل اهتماماته ومطالبه ومن جهة أخرى فمسئولي الأسبوعيات في حد ذاتهم يرون أن من خصوصيات هذه الأخيرة عرض المقالات التحليلية .لذلك فهم لا يحبذون و يجتنبون حتى الإشهار (بالرغم من فائدته المادية) فما بالك بالرسائل المفتوحة المجانية .

على العموم فكل الجرائد تضع شروطا ومعاييرالمشتركة تستوجب توفرها حتى تكون مقبولة للنشر، وهذه الشروط يعلم بها المواطنون عن طريق عرضها في مساحة خاصة ضمن الركن المخصص لنش الرسائل ،وهي كالتالي :

- أن تتسم الكتابات بالجدية والموضوعية ،ويستبعد فيها كل أنواع السب أو الشتم أو القذف في حق الشخص المادي الموجهة إليه ، أو ضده الرسالة.
- أن تكون مرفقة بنسخة طبق الأصل لبطاقة الهوية ،حتى تتأكد الجريدة من هوية الشخص المرسل ، كما أنه يتحمل هو نفسه كل ما يترتب على نشر الرسالة ،فالجريدة أو المكلف بالركن غير مسؤولان عما يرد ضمنها ،وتبعات النشر لا يتحملانها ،واثبات الهوية يجعل من غير الممكن أن يتهرب المواطن من تحمل مسئوليته.
- أن تكون الكتابة على وجه واحد فقط من الورقة ،وبخط واضح ومقروء ،حتى يتسنى للمسؤول عن الركن قراءة الرسالة ومعالجتها دون صعوبة ، كما يشترط كذلك ألاّ يتعدى حجم الواحد صفحتين ،حتى لا يشغل الموضوع مساحة كبيرة على حساب الرسائل الأخرى.
- أن ترسل الرسائل عن طريق البريد ،والتي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها .

وإذا ما توفرت هذه الشروط مجتمعة – و الإخلال بأي شرط يحرم الرسالة من النشر – فإن إدارة الجريدة – أو نسق التنفيذ– تقوم ببرمجة الرسالة للنشر ، وذلك مع مراعاة مبدأ العدل وعدم التمييز بين المواطنين ، أو التحيز لأية جهة معينة.

يقوم المكلف بالركن بمعالجة الرسائل ، وتعديل وإعادة صياغة الرسائل التي تكتب بلغة غير سليمة، أو بتراكيب غير صحيحة ، حيث أن المراسلين يتمتعون بمستويات ثقافية وتعليمية متفاوتة .

عند تطبيقنا للنموذج النسقي أو النظمي في عملية تنظيم نشر الرسائل المفتوحة،فنجد أن ما يتعلق بالأبنية العاملة داخل نظام اتصال الرسائل يتضمن :

- **نسق الاستقبال** système de réception : يشير إلى القسم أو الركن كقناة أو جهاز يتلقى المدخلات (الرسائل) من البيئة الخارجية للنظام (أي من المواطنين) والاستقبال كما أشرنا في السابق يتضمن استقبال المعلومات وفحصها وتصنيفها .
- **نسق الذاكرة** (Mémoire) : ويقصد بها أوعية اختزان الرسائل ،وحفظها وتقديمها للنشر .
- **نسق القيم** (Système des valeurs) : وتشير إلى مجموعة القيم والمعايير التي على هديها يفاضل مسؤولوا الجريدة بين الرسائل ،بحيث يبرمجونها للنشر على أساس أهميتها وعددها...
- **نسق التنفيذ** (Système d 'effectuer) : ويقصد به ذلك الجهاز الذي يكلف بإعطاء الأمر بنشر الرسائل ،وهو مسؤول الركن في حد ذاته ،فهو الذي يحدد قابلية نشر رسالة ما من غيرها، أما ما يتعلق بتدفق الرسائل ومعالجتها ،فهي تتضمن :

1– **الحمل :** ويقصد به عدد وحجم الرسائل القادمة من المواطنين إلى الجريدة ،وكلما زاد ثقل الحمل على الجريدة يصعب عليها بذلك التكيف والتفاعل معه ،فالحمل إذن يعني ضغوط البيئة (المواطنون) على الجريدة ،الذين يطلبون من هاته الجريدة الإجابة والرد عنها .

2- **طاقة التحمـــل :** وتشير إلى طاقة الجريدة و إمكانية الجريدة على استدعاء الخبرات والمعلومـــات السابقة المتوفرة لديها في الأرشيف ،والمتعلقة بالرسائل أو الردود التي ســـبق وان نشـــرتها، وهـــذا يساعدها في معالجة الرسائل الجديدة ، بحيث تتفادى مثلا تكريس نشـــر نفـــس الرســـالة ،أو تكـــرار مواضيع متشابهة.

أما ما يتعلق بخصوص المخرجات ،وهي الرسائل التي نشرت ،وهي تعتبر في نفـــس الوقـــت عبارة عن مدخلات بالنسبة للهيئات السياسية الموجهة إليها ،وفي الآن نفسه تعتبر الردود هي الأخرى مخرجات بالنسبة لهذه الهيئات السياسية ،ومدخلات بالنسبة للجريدة، وهي تتضمن العناصر التالية :

1- **الإبطاء :** وهي المدة التي يستغرقها كل من الجريدة أو الهيئات السياســـية مـــا بـــين اســـتقبالها للمعلومات (الحمل) والرد عليها ،وكلما كانت مدة الإبطاء طويلة كلما قلت كفاءة طرفي نظام اتصـــال الرسائل المفتوحة السابقتين ،وضعف تكيفها مع البيئة ،وعكس ذلك ،كلما قلت المـــدة دل ذلـــك علـــى فاعليتها وقدرتها على الاستجابة لمطالب البيئة .

فإذن إذا استغرق نشر الرسالة المفتوحة أو الرد عليها يوما أو يومين أو أكثر بقليل أعطى ذلـــك الثقة للمواطن، وأكد على مدى كفاءة وفاعلية نظام اتصال الرسائل.

2- **الكسب :** ويشير إلى ما مدى تأثير نظام اتصال الرسائل في البيئة ،أي مقدار الفائدة التي حققتهـــا الرسائل والردود ،هل كانت إيجابية في سريان عملية الاتصال السياسي بين المواطنين (المحكومين) ، والهيئات السياسية (الحكام) ؟ أم ؟

3- **التغذية الإسترجاعية :** ويقصد بها تدفق معلومات جديدة في شكل رسائل جديـــدة ،أو اتصـــالات أخرى عن طريق الهاتف مثلا كتعبير عن الردود التي تلقاها المواطنون عن رسائلهم ،وهـــي إمـــا أن تكون إيجابية، وهي تعبر عن رضاهم عن القرارات المتخذة أو سلبية تعبر عن عدم رضاهم ،وتكمن أهمية التغذية الإسترجاعية في كونها تدفع طرفي نظام اتصال الرسائل المفتوحة إلى تعـــديل طريقـــة عمل النظام.

إن النموذج النسقي السابق يوضح لنا إذن طريقة نشاط نظام اتصال الرسائل ،ولكننا سنقتصر في الجانب الميداني لدراستنا في تطبيق نسقي المدخلات(الرسائل) والمخرجات(الردود) ،مع الإشارة إلـــى الأنساق الأخرى دون التعمق فيها ،وذلك بسبب تعذر حصولنا على المعلومات المتعلقة بكل نسق ،كما أن دراسة كل وحدة منها على حدا يتطلب دراسة مستقلة خاصة بها .

هذا ما دعانا إلى الاكتفاء بتحليل مضمون المدخلات والمخرجات في الجرائد المدروسة الثلاثة ، ومحاولة عقد مقارنة بينها ، لنبين ونصف عمل نظام الاتصال .

تعتبر صفحة الرسائـــل المفتوحة هيكـــليا أنها تؤدي وظيفة العلبة الســـوداء (Boite noire) ،أين يتم داخل هذا الهيكـــل التناوب بين حدوده في تناقـــــل المعلومات ،ليمارس بـــذلك ســـلطة التحـــرك والتفاعل باعتباره نظاما ديناميكيا،وهذا التناوب في تناقل وتبادل المعلومات يتطلـــب علـــى الأقـــل أن تخصص له إمكانيات مادية ،كموظف خاص يتكفل بمهمة استقبال ومعالجة الرسائل و إعدادها للنشـــر

،وكذا استقبال الردود ومعالجتها كذلك و إعدادها للنشر ،كما يؤدي وظيفة أخرى إلى جانب وظيفته ضمن نطاق نظام اتصال الرسائل والردود (المدخلات والمخرجات في نظام اتصال الرسائل)"هي وظيفة الوسيط بين المواطنين والهيئات التي توجه إليها الرسائل ،حيث عادة يتصل بهم باستخدام وسائل اتصال أخرى كالهاتف والفاكس ،ويسعى بذلك إلى معالجة وإيجاد منفذ وحل للمطالب المرفوعة في الشكاوى وديا ،دون الاضطرار لنشر الردود على متن الجريدة ،إحساسا منه أن النشر قد يسيء إلى سمعته" ،(1) أو لاعتبارات أخرى ،لا يتحقق لنا كشفها إلا بإجراء دراسة أخرى حول سبب امتناع المسؤولين عن الرد عن الرسائل المفتوحة إليهم والمنشورة في الصحافة المكتوبة .

بعد أن أشرنا سابقا إلى كيفية تنظيم نشر الرسائل في الجرائد ،والتي تخضع في الغالب لنفس الشروط والمعايير ،ونفس طريقة التنظيم ، نشير فيما يلي إلى خصوصية كل عينة من عينات الدراسة:

1 – جريدة الخبر:

خصصت جريدة الخبر صفحة خاصة لنشر الرسائل المفتوحة وردودها ، تصدر في الصفحة رقم (17) وليومين في الأسبوع (الأحد والأربعاء) ، وقد سمتها بصفحة (الوسيط) ، وهي مهيكلة لتضم رسالة أساسية تشغل وتحتل المساحة الأكبر من الجريدة وهي "رسالة الأسبوع" ،وهي في كثير من الحالات ترفق برد الهيئة الموجهة إليها الرسالة ، كما يضم الركن ما بين ثلاثة أو أربعة رسائل فرعية ،ويضم كذلك شريطا للرسائل المختصرة ، ويحتوي في أسفل هذا الشريط على مساحة صغيرة ثابتة أعدها المحرر (أي مسؤول الركن) ، يعطي فيها توجيهات للقراء ،و يوضح فيها الشروط الواجب توفرها في الرسالة حتى تحظى بالنشر.

تستقبل جريدة الخبر حسب تأكيد مسؤول الصفحة ما معدله 12رسالة يوميا (بين 10 إلى 15رسالة) ، و أحيانا أكثر من ذلك(38)،أي ما يعادل 84 رسالة أسبوعيا ، وهو عدد كبير مقارنة مع الجرائد الوطنية الأخرى ، وهذا مرتبط بالمقروئية الواسعة للجريدة ، التي يفوق حجم سحبها 400000 نسخة يوميا ، محتلة بذلك المركز الثاني في حجم سحب الصحافة المكتوبة الوطنية، بعد يومية الشروق اليومي.

عند تتبعنا لمسار تطور تنظيم نشر الرسائل المفتوحة في جريدة الخبر ، يمكننا تقسيم هذا المسار إلى مرحلتين ،فالمرحلة الأولى تنطلق مع البدايات الأولى للجريدة ،و حينها كانت تنشر صفحة الرسائل مرة واحدة في الأسبوع ،وهي تظم رسالة الأسبوع ،وهي رسالة منتقاة من بين الرسائل المبعوثة ، يرى مسؤولو الجريدة أنها مهمة ،كما كانت الصفحة تتضمن عمود رأي يكتبه مسؤول الركن يقدم من خلاله رأيه الشخصي في قضية معينة من قضايا الرسائل .

لكن مع مرور الوقت تمت إعادة هيكلة الصفحة ، حيث حذف عمود الرأي وعوض بالرسائل المختصرة ،وهذا حتى تمنح مساحة إضافية للمواطن لعرض اهتماماته ومشاكله ، كما أن الرسائل أصبحت تنشر مرتين في الأسبوع ، وفي المستقبل ينوي مسؤولو الجريدة نشر صفحة الوسيط بصفة يومية(39).

عند استقبال الركن للرسائل المبعوثة من طرف المواطنين ،وقبل نشرها ،يتصل مسؤول الصفحة بالهيئة المراسلة ليستوضح عن القضية المعروضة في متن الرسالة ،فيكون دور الصفحة هو الوساطة بين المواطن والهيئات المسؤولة ،ليتم بعهدها نشر الرد ،وذلك إما إلى جانب الرسالة ،أو ينشر في وقت لاحق وفي عدد آخر.

2- **جريدة الشعب :**

تنشر جريدة الشعب الرسائل المفتوحة مرة واحدة في الأسبوع ،إذ خصصت لها الصفحة التاسعة ،سمتها :(اهتمامات وانشغالات المواطنين)، وهي غير منتظمة الصدور ،أي لا تنشر في يوم محدد ، بل يتحدد نشرها حسب عامل حجم الرسائل التي تصل الجريدة ،فإذا استقبل الركن عدد كبير من الرسائل فقد تخصص لها يومين لنشرها ،وفي الغالب يومي "الأحد و الأربعاء"، أما إذا استقبل عددا قليلا من الرسائل من طرف القراء ،فهو يخصص لها يوما واحدا ،وقد لا تنشر طيلة أسبوع كامل إذا ما لم يستقبل الركن أي رسالة.

وعلى العموم فمعدل الرسائل التي تصل إلى الجريدة يصل يوميا إلى رسالتين ،أي ما يعادل ويقارب 14 رسالة في الأسبوع ،أو 56 رسالة في الشهر(40).

الاستنتاجات :

لقد مكنتنا طريقة تحليل المضمون التي أجريناها على محتويات مدخلات ومخرجات نظام اتصال الرسائل المفتوحة ، إلى استنباط جملة من الاستنتاجات نوجزها فيما يلي:

1- أن الاتصال السياسي في الجزائر من خلال استخدام نظام اتصال الرسالة المفتوحة هو اتصال أحادي الاتجاه وليس اتصالا تفاعليا، ومبرر هذا الاستنتاج مرده إلى انه كما بينا في تحليل المضمون فالمدخلات موجهة إلى حكام محددين ،ويأتي شخص "رئيس الجمهورية" في مقدمة الحكام الموجهة إليهم الرسائل من حيث شدة وقوة المدخلات المرسلة إليه، ثم يليه حكام آخرون: "الوزير، الوالي..."

من جهة أخرى ، والعكس من ذلك ، فالمخرجات لا تصدر من هؤلاء الحكام المراسلين، بل تصدر من الأطراف التي تتعرض المدخلات إلى أشخاصهم بالنقد والاتهام في القضايا المعروضة في هذه المدخلات ، أي تعتبر المخرجات ردودا عن شكاوى منشورة ضدهم ،ويأتي في مقدمة هؤلاء من حيث درجة البروز والظهور في المحتوى كل من "السلطات المحلية،ورئيس المجلس الشعبي البلدي."

على هذا الأساس اعتبرنا أن الاتصال السياسي عن طريق الرسائل المفتوحة هو اتصال أحادي الاتجاه ، وذلك وفق المخطط التالي:

المدخلات: "من المحكومين إلى الحكام"،والمخرجات :" من المشتكى منهم (وليس الحكام) إلى المحكومين."

وهذا الاختلال في مسار عملية الاتصال السياسي ،الذي كان سببه غياب المرسل المفترض في المخرجات (الردود) أكده معامل الارتباط المحسوب ، إذ وجدنا أن العلاقة الارتباطية بين المدخلات

والمخرجات هي علاقة سلبية عكسية ،بمعنى عدم وجود تشابه وارتباط في ظهور المرسلين بين طرفي عملية الاتصال.

وبالتالي فافتراض أن الاتصال السياسي في الجزائر من خلال نظام اتصال الرسائل المفتوحة هو اتصال ثنائي الاتجاه (من المحكومين إلى الحكام،ومن الحكام إلى المحكـــومين)، أي افتـــراض إيجـــاد اتصال تفاعلي وتبادلي للمدخلات والمخرجات هو افتراض غير صادق ، وبالتالي ننفيه ولا نثبته.

2 إن السمات والمظاهر السلبية والمرضية المتعلقة بالاتجاهات المتعرض لها في المضـــمون كانـــت بارزة أكثر في المدخلات، إذ أشار كتاب الرسائل إلى الانحرافات والسمات المرضية الكثيرة والمتعددة المميزة لكثير من المجالات "الإدارة، السكن، القضاء..." ،هذه الانحرافات استنكرها هؤلاء ولم يرضوا عنها ، لذا لجئوا إلى كتابة الرسائل المفتوحة.

من جهة أخرى ، والعكس من ذلك ، فالمخرجات تضمنت التعرض للسمات والمظاهر الايجابية المميزة لنفس المجالات، إلا أن بروز هذه السمات الايجابية في الردود تعبر عن توجه ونيـــة كتـــاب الرسائل للظهور بسمعة حسنة ووجه مشرف،وبالتالي هدفهم في ذلك نفي وإنكـــار الصـــفات الســـيئة والسلبية التي قد نسبت إليهم في المدخلات.

كما وردت كذلك نسبة قليلة من المؤشرات على وجود المظاهر السلبية فـــي الســـلوكيات فـــي المدخلات، وهي مؤشرات قصد من ورائها كتاب الردود إلصاقها بكتاب الرسائل، وبالتالي دفع الـــتهم عن أنفسهم وتوريط كتاب الرسائل بها.

2- أن الموضوع الغالب والذي تضمنته المدخلات والمخرجات بقوة مقارنة مع المواضيع الأخرى هو موضوع "الشؤون الإدارية" ، وقد تطرقت المدخلات والمخرجات إلى السمات السلبية المميـــزة لهـــذا القطاع "كالتسيب الإداري،المحسوبية، الاختلاسات،التزوير، اســـتغلال المنصـــب لتحقيـــق مصـــالح شخصية..." ، بمعنى أن المدخلات تعبر في مجملها عن مظاهر الفســـاد الإداري المستشـــري علـــى مستوى أجهزة الإدارة في الجزائر.

ولقد كان موضوع "الشؤون الإدارية " هو الغالب أيضا في المخرجات،ولكن ذلك من جانب ذكر السمات الايجابية لهذا الموضوع " كعدالة الإدارة، تفاني المسئولين في أداء عملهم ، احترام المواطنين، الإحساس بالمسؤولية...".

4-أن اغلب اتجاهات المرسلين في المخرجات تميل إلى تكذيب وإنكار ما ورد في المدخلات، حيـــث وجدنا أن الاتجاه المعارض المشير إلى نفي الأفكار الواردة في هذه المخرجات هو البارز بقوة ، وعلى عكس ذلك فقد وجدنا أن المدخلات تميل أكثر إلى تأكيد واثبات صفات الصدق والتعرض للظلم علـــى كتابها، وبالتالي كان الاتجاه المؤيد هو البارز بقوة وشدة.

وهذا ما أكده حساب معامل الارتباط بين متغيرات المدخلات والمخرجـــات ،حيـــث وجـــدنا أن العلاقة الارتباطية بينهما هي علاقة عكسية وسلبية ،وبالتالي لا يوجد تقارب أو ارتباط بين الرســـائل والردود،وعلى هذا الأساس فالفرضية الرابعة التي قمنا بصياغتها هي فرضية مؤكدة ثبت صدقها.

5-أن المدخلات لم تحقق الأهداف المرجوة التي تضمنتها ،"كالتدخل لإصلاح وتغيير وضع حالي" لم يرضى عنه مرسل الرسالة، وكذا "المطالبة مثلا بلجنة تحقيق في القضية"، إذ لم تستجب المخرجات لهذه الأهداف إلا بنسبة ضعيفة ، إذ اقتصرت الردود فقط على التوضيح والرد والنفي والإنكار، ولم تتضمن الاستجابة عما ورد في المدخلات.

6-إن معاملات الارتباط المحسوبة أكدت أن العلاقة الإرتباطية الموجودة بين المداخلات والمخرجات على مستوى الفئات المدروسة هي علاقة تتراوح بين الإيجاب والسلب ,إذ وجدنا أن علاقة الارتباط بين الاتجاهات الواردة في مضامين كلا من الرسائل والردود هي علاقة سلبية ,وذلك لورود تناقض في اتجاهات المرسلين ,أما بقية الفئات فقد كانت العلاقة الارتباطية موجبة وطردية ,ولكن مع تفاوت واختلاف شدة ودرجة الارتباط من فئة أخرى.

7-إن الاختلاف والتباين في نتائج تحليل المضمون على مستوى الجرائد المدروسة ملاحظة أكثر على مستوى جريدة الشعب مقارنة بجريدة الخبر, فمثلا: تضمنت الشعب في مخرجات موضوعي الشؤون الإدارية والمهنية ما يشير إلى "عدالة الإدارة,وتفاني المسئولين في أداء وظائفهم ,وكذلك الانضباط في العمل ." بدرجة أكبر مقارنة مع جريدة الخبر ,وهذا ربما يدعونا إلى القول أن الشعب تحمل توجها مؤيدا ومتعاطفا مع الإداريين والحكوميين.

ولو أن مسؤولو الجريدة في حد ذاتهم ليسوا هم من يقوم بتحرير الرسائل أو الردود ,وإنما ينشرونها كما ترد إليهم ,ولكن مع ذلك فبإمكانهم إدخال بعض التعديلات عليها ,سيما إذا تضمنت ما يسيء إلى سمعة الأشخاص أو التجريح بهم.

خاتمـــــة

إن دراستنا لنظام اتصال الرسائل المفتوحة السياسي بشقيه "المدخلات والمخرجات" مكننا من كشف حقيقة تعامل النظام السياسي الجزائري وتعاطيه مع المحكومين عموما، ومع الصحافة المكتوبة على وجه اخص ،فعلى الرغم من اعتراف هذا النظام بالدور الذي تلعبه الرسائل في نقل وربط أواصر الاتصال الايجابي بين الحاكم والمحكوم ، وكذا تخصيصه لخلايا خاصة على مستوى الأجهزة السياسية المختلفة مكلفة باستقبال هذه الرسائل والاطلاع عليها ،وكذا إرسال ردود عنها، إلا أننا توصلنا في نهاية الدراسة إلى انه لا يولى للصحافة المكتوبة أية أهمية ،ولا يؤمن بدورها الكبير في عملية الاتصال السياسي، لأن السياسيين لا يبعثون بردودهم عن الرسائل المبعوثة إليهم لتنشر على مستوى الصحف ، بل يفضلون استخدام طرق وقنوات أخرى للاتصال بالمحكومين (كالاتصال الشخصي)،أو ربما لا يتصلون بهم مطلقا.

لذا فإن نظام اتصال الرسائل المفتوحة في الجزائر هو نظام مبتور من احد أطرافه وهم "الحكام"، لأن المخرجات لا ترد منهم ، بل ترد من شخصيات أخرى ،هي الشخصيات المشتكى منها-كما بيننا ذلك مستقبلا- على هذا الأساس من الإجحاف أن نلقى باللائمة على الجرائد واتهامها بأنها السبب في عدم نشر الردود الواردة من الحكام، وبأنها السبب في حدوث اختلال عملية الاتصال السياسي .

بهذا يمكن التأكيد على أن السلطة السياسية تعمل على تقزيم والقضاء على دور الصحافة ما وسعها ذلك، وكما يقول علي الكنز وعبد الناصر جابي :"فإن أي وظيفة إسناد لنظام الاتصال بين عموم المحمومين وحاكميهم عبر وسائل الاتصال الجماهيري في الجزائر قد تم القضاء عليها من طرف السلطة بكل قوتها ، وعملها على تحجيم كل أداة يستطيع بها الإعلاميون إيصال المطالب ورغبات الجماهير إلى صناع القرار ."(41)

وكما يقول أيضا سعد الدين إبراهيم ،"فالنظام السياسي في الجزائر قد أغلق مجمل قنوات الاتصال السياسي بينه وبين الجماهير ، ولم يعد يتفاعل مع محيطه الاجتماعي والسياسي "(42)، هذا ما نقوله أيضا عن تعامل النظام السياسي مع نظام الرسالة المفتوحة ، فهو على ما يبدو يعمل على غلق هذا النسق وجعله يختنق ويفقد دوره الحقيقي ومكانته في ربط ونقل المضامين الاتصالية بين الحكام بمختلف مسؤولياتهم السياسية ومناصبهم ، مع المحكومين.

لكن رغم هذا التوجه الظاهر والملموس للنظام السياسي في الجزائر إلا أن تقنية الرسائل المفتوحة لازالت تحظى بثقة المحكومين ، وبالتالي لازالت تؤدي وظيفتها في نقل اهتماماتهم ومطالبهم، وهذا ما أكدته طبيعة المضامين التي تحملها، فإجرائنا لعملية التحليل لمحتوياتها مكننا من اكتشاف مجمل اهتمامات واتجاهات مرسليها، إذ تتردد بشكل كبير ومستمر عبارة "الجأ إلى الرسالة المفتوحة بعد أن استنفذت كل وسائل الدفاع عن حقوقي الضائعة والمهضومة." وهذه العبارة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الرسائل المفتوحة تحظى بإقبال كبير من طرف المواطنين ، بل ويعتبرونها من أجدى وأفيد الوسائل والآليات للدفاع عن حقوقهم ،وإيصال مطالبهم واهتماماتهم للحكام.

مراجـــــــــع الدراســـة:

(1) – Viala Alain , « **Littérature épistolaire** », Encyclopédia Univérsalis, Cd- Rom . France : S.A , 2000.
(2) – IBID.
(3) - Encyclopédie Cléo , CD-Rom . Paris : Larousse ,2000.
(4) – Viala Alain , op.cit.
(5) - Belkacem Mostefaoui ,**L'Usage des médias en question** ,(Algre : Opu), 1982 , p109.
(6) – IBID , p 106.
(7)– ملفين ل.ديفلر وساندرا بول روكيتش ، **نظريات وسائل الإعـــلام** ،(القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع). تـــر: كمال عبد الرؤوف ، 1993.
(8)– دينيس ماك كويل ، اثر وسائل الإعلام في السياسية، ايه جريبنر دوريس. **سلطة وسائط الإعلام في السياســـة** ، (الأردن: دار البشير). تر: اسعد أبو لبدة ،1999، ص 37.
(9) – جوزيف تي كبلر ، المرجع سابق ، ص 22–23.
(10) – دينيس ماك كويل ، المرجع سابق ، ص 38.
(11) - Belkacem Mostefaoui, op.cit , p106.
(12) – IBID ,p 107.
(13) – زهير إحدادن ، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال** ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) ، 1999 .
(14) - Alain Girard , **L'opinion publique et la presse** . (Paris : Univérsité de Paris), 1965, p81.
(15) –IBID , p82.
(16)– وليام روف ، **الصحافة العربية : الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي** ،(الأردن : مركز الكتب الأردني)، ترجمة موسى الكيلاني ، 1989 ، ص 231.
(17) – Brahim Brahimi , **Le pouvoir , la presse , et les intellectuels en Algérie** ,(France : Histoire et pérspéctive méditéranéenne :L'harmattan), 1990, p287.
(18) – Brahim Brahimi , op.cit , p 284.
(19)– IBID , p288.
(20) - Belkacem Moustefaoui , **L'usage des medias en question**, (Alger : Opu) , 1982 .
(21) – Brahim Brahimi , op.cit , p 288.
(22) - Zahir Ihaddaden , « **Evolution de la presse écrite en Algérie depuis l'indépendence** » , in , Colloque sur la presse écrite en Maghreb : réalités et pérspictives . IREC Hamburg Deutsch orient institut ,1989, p121.
(23) – إسماعيل مرازقة ، "**الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية: ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائـــد اليومية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1997 ،ص 203.
(24)– صالح بن بوزة ، « السياسة الإعلامية الجزائرية: المنطلقات النظرية والممارسة (1979–1990) » ، المجلة الجزائرية للاتصال . (الجزائر : معهد علوم الإعلام والاتصال)، العدد 13 ، جانفي 1996، ص 19–20.
(25) - Belkacem Moustefaoui , op.cit , p 204.
(26) – IBID , p204.
(27) – Brahim Brahimi , op.cit , pp 289-290.
(28)– صالح بن بوزة ، مرجع سابق ، ص15.
(29) –Zahir Ihaddaden , op.cit , p 127.

(30)– Brahim Brahimi , « **La liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982-1990) en Algérie** , La revue Algérienne de la communication , Nr 6 & 7, 1991 .(Alger : institut de l'information et de la communication) , p 27.

(31)– المرسوم الرئاسي رقم 96–113 ، المؤرخ في 04 ذي القعـــدة 1416 ، الموافـــق ل: 23 مـــارس 1996، والمتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، ص1.

(32)– كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع)، 1987، ص91.

(33) – بسيوني إبراهيم حمادة ، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1998، ص31.

(34)– كمال المنوفي ، مرجع سابق ، ص98.

(35)– Michel Mathien , **Le système médiatique : Le journal dans son environnement**,(Paris: Hachette) , 1989 .

(36)– قباري محمد إسماعيل ، **علم الاجتماع الجماهيري وبناء الاتصال** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف) ، 1984، ص 373.

(37) – Michel Mathièn , op.cit , p 76.

(38)– مقابلة مع مسئول صفحة الرسائل المفتوحة بجريدة الخبر ، بمقر الجريدة ،يوم 10 جوان 2002، على الساعة 14:00 .

(39) – نفس المرجع السابق.

(40) – مقابلة مع مسئول صفحة الرسائل المفتوحة بجريدة الشعب ، بمقر الجريدة ، يوم 16 جـــوان 2002 ،علـــى الساعة 15:00 .

(41)– على الكنز، وعبد الناصر جابي، " الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة." مجموعة من المؤلفين ،**الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1999، ص 201.

(42)– سعد الدين إبراهيم، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية**"، المستقبل العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)،(العدد62)، افريل 1982، ص 93.